

فان كان يزوج
مرات فكلها
منه يحكمه

الحاكم ان يعقل النسب الرتيب ولا يحيد المتعق وعيسته لان حق عليهم فاذا امتنعوا من
وفاءه وفاه الحاكم ولا يشترط الوكالة له بعد ذلك ان يعقل دون ثلاث عشرة زوج الا بعد
بناؤه على ولاية الفاسن كما مر في كتابه من غلب طاعة على عاصيه والاقبال لا يبره
للسلطان وان تكرر النسب وكذا يزوج اذا غاب عن حثين بخلاف ما اذا غاب دونهم
فان لا يزوج ثلث زوجه فالزوج باطل مع لو تعدد الوصل اليه كما مر حلته **زوج** لو ادعى بعد
عقد الحاكم ان كان بعد لها وهو قد لم يقبل الابينة كما قال بعضهم بكن عبارة م ر
صحتها خلافة روي لو بان تزوج السلطان في كونه بدون مسافة العسر بينة او خلافه
لم ينع تزوج السلطان كانه البغوي انتهى وكذا يزوج الحاكم ايضا عند احرام الوي كحوا
عمره او بعد ذلك يزوج ايضا عند اعادة موليته ولم يكن لها وفي درجة كاف كان هناك
اسرة ولها ابن عم فقط واراد ان يتزوج بها قل يزوج نفسه اذا الانسان لا يكره
عاقرا لنفسه على غيره للتمهية في امر نفسه وكذا لو كان ابن عم شقيق وابن عم لاب واراد ان
العم الشقيق ان يزوجها قل يزوج نفسه من نفسه ولا يزوجها من زوجها ابن العم الاب
لحمه به بخلاف ما اراد ابن العم الاب ان يزوج بها فانه يزوجها له ابن عمها الشقيق بخلاف
ما كان لها ابنا عمها بخلاف في الرجز بان كان الابن اب لاب فانه يزوج احداهما الاخر وكذا
يزوج ايضا بالغة المحنونة عند فقد الجوز وكذا يزوج ايضا عند اغماه الوي كما قال بعضهم او
جسد او تواريه واعتد الوي في مسألة الاثما اذا كان دون ثلثة ايام انتظر فان كان
نوقها انتقلت اليه بعد وتجمع بعضهم المواضع التي يزوج فيها الحاكم في بيات فقال
يزوج الحاكم في صورته **منظومة تحكي عقوق جواهر** عدم الوي وفوقه ونكاحه
ذكر ابيته مسافة قاصره **وكذا الاغما وجسد مانع** **استلحق رتوارى القادر**
احرامه وتغريم عصله **اسلام ام الزوج** وهي كما في **واهل الناطق تزوج المحنونة**
باللغة ومثي ايضا على مسألة الاغما وهو من زوج عند السمسار منى كما تدبرت الاسارة
الى ذلك ايضا قال بعض وانا يحصل العزل من الوي ان ادعت بالفتة عاقلة رشيدة كانت
او فسبته الى كفن واستنع الوي من تزوجها وان كان امتناعه لتفصل المهر لان المهر
يختم لها حقا ولا درس ثبوت العزل عند الحاكم بان يمتنع الوي من التزوج بين يديه بعد امن
والرأة والحاط جامان نعم عينت لغوا واراد الاب اول الجوز اعلمه فله ذلك في الاصح لان
اكل ناسها انتهى **تيسير** علم ما تقدم ان الحاكم يزوج في اربعة عشر موضعا احدها عدم الوي اصل

ثانيها

لوم

ثانيها فتمه بحيث لا يزوج موته ولا حياته ولم يفتد الى حصة يحكم فيها برته فالتها عصله
والتها عيسته الى مسافة القمر حاشيا اذا غاب ورون مسافة القمر
وتعد الوصل سادسها احرامها سابقها تعززه فانها تواريه تاسفها
حسد مع منع الحاصل للناس من الوصل اليه عشرها اغماؤه اذا كان قد را
زانيا اي ثلثة ايام كما قاله الامام البلخي وقال انه المتعد وقد عرفت ما
في هذه المسألة من الخلاف فحادي عشرها انه يزوج المحنونة الثانية
باللغة عند فقد الاب والجد ثلثة عشرها انه يزوج مستولن النكاح المسلمة
طال ان سيدها بايع عشرها انه يزوج امة المحرر حيث لا اب له ولا جد
وقد بقي صور يزوج فيها الحاكم غير هذه ذكرها شيخنا الكرام في حفظه الله
في حاشيته على م ر من الادها فليراجعها **في** **سئل** شيخنا السيد المصلي
عما لو وجدت امرأة مجهولة النسب الى الحاكم وطلبت منه ان يزوجها
من ذي الحفة الدينية ونحوها فهل يحبسها ام لا فاجاب حفظه الله تعالى بان
الطاهر الثاني لان حجابها لا امر النكاح فلهذا تنسب اليه صرفه شرعية
وغير ضرر لان تزوجها من ذي الحفة الدينية باطل والنكاح جناح له انتهى
اذ عرفت ما تقدم فاما ان تكرر الزوجة ثيب ام بكر فان كانت الزوجة
ثيبا بالغة وكان لها اب فهو وليها فيزوجها باذن منها فان لم يكن لها اب
ولها ام لا يزوجها فهو كالا عند عدمه او عدم اهليته فيزوجها باذنها لا كذلك
وخرجه بقولنا بالهنة ما اذا كانت دون البلوغ وهي غير محنونة وغير امه لانها لا تزوج
سواء احتملت الوطام الا ابعد بلوغها واذا نكحها المحنونة فيزوجها لان
اذن الصغير غير معتبر فامتنع تزوجها الى البلوغ اما المحنونة فيزوجها
الاب والجد عند عدمه قبل بلوغها للمصلحة واما الامة فليس له ان يزوجها
صغيرة كانت ام كبيرة بكر ام ثيبا قليلة او محنونة فلر كان السيد طفله او محنونا
في تزوج وليه مملوكته بغير اذنه بالمصلحة وان كانت بكر بالغة ام غير بالغة
في تزوجها والابا بغير اذنها فلا يزوجها الا اجبارا وكذلك يزوجها حدها
لا يبيعها بغير اذنها بولاية الاجبار فهو كالا عند عدمه او عدم اهليته